

الانفاق الحكومي وأثره على النشاط الاقتصادي في فلسطين

Government Expenditure and its Impact on Economic Activity in Palestine

Dépenses publiques et impact sur l'activité économique en Palestine

SUNIL NARWADE

Department of Economics

BAMU University- India

ssnarwade22@gmail.com

7720027501

بدر حمدان

استاذ الاقتصاد المساعد غير متفرغ-

جامعة فلسطين

Bsshamdan49@gmail.com

00972599414360

ملخص:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الانفاق الحكومي على النشاط الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة 1995-2017، واستخدمت الدراسة السلاسل الزمنية من خلال نموذج متجه الانحدار (Regressive: VAR Vector Auto). وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة، ووجود تأثير للإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي. وفي ضوء النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بضرورة ترشيد الإنفاق العام بما يتناسب مع الإيرادات المحلية، وتوجيه الإنفاق العام بشكل أساسي للقطاعات الانتاجية، لما في ذلك من دور كبير في زيادة النشاط الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

الكلمات الدالة: الإنفاق الحكومي، النمو الاقتصادي، نموذج متجه الانحدار.

Abstract :

Government Expenditure and its Impact on Economic Activity in Palestine

The study aimed at measuring the effect of government expenditure on economic activity in Palestine during the period 1995-2017. The study used the time series through the Vector Auto Regressive (VAR) model. The study concluded with a number of results such as the existence of a long-term reciprocal relationship between studies. Moreover, the impact of public spending on GDP.

The study recommended the need to rationalize public expenditure commensurate with the domestic revenues, and directing public spending mainly to the productive sectors, because of the role of large in increasing economic activity and raise rates of economic growth.

Keywords: Government Expenditure, Economic Growth, Vector Auto Regressive Model.

Abstrait :

Dépenses publiques et impact sur l'activité économique en Palestine

L'étude visait à mesurer l'effet des dépenses publiques sur l'activité économique en Palestine au cours de la période 1995-2017. L'étude a utilisé la série chronologique à l'aide du modèle vectoriel auto régressif (VAR). L'étude s'est conclue par un certain nombre de résultats, tels que l'existence d'une relation réciproque à long terme entre les études. De plus, l'impact des dépenses publiques sur le PIB.

L'étude a recommandé la nécessité de rationaliser les dépenses publiques en fonction des recettes intérieures et de les orienter principalement vers les secteurs productifs, en raison du rôle des grandes entreprises dans l'accroissement de l'activité économique et l'augmentation du taux de croissance économique.

Mots-clés: Dépenses publiques, croissance économique, modèle vectoriel auto-régressif.

مقدمة:

يعتبر الانفاق الحكومي من مكونات الطلب الكلي، ويساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فالإنفاق الحكومي لا يسهم فقط في زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط ، بل يسهم في التكوين الرأسمالي الثابت من خلال إقامة وتطوير البنية التحتية، وتشير النظرية الاقتصادية الكلية إلى وجود علاقة بين الإنفاق الحكومي وبين الناتج المحلي، لكن اتجاه وطبيعة العلاقة هي محل نقاش ودراسة وجدل في الفكر الاقتصادي، وهناك مدرستان تتعاكسان في جدلية العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، هما قانون فانجر عام 1892 (TABAR, 2017: 220)، والفرضية الكينزية، حيث أشارت الفرضية الكينزية على وجود علاقة موجبة بين الانفاق العام والدخل القومي، أما قانون فانجر الذي أطلق عليه قانون التوسع المستمر للنشاط الحكومي، حيث ركز هذا القانون إلى أن السببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الانفاق الحكومي. ونظراً لأهمية الانفاق الحكومي ودوره البارز في تحقيق ودفع عجلة النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة البطالة، لذلك تسعى هذه الدراسة للتركيز على دور وأثر الانفاق الحكومي الفلسطيني على النشاط الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة الزمنية 1995-2017.

مشكلة الدراسة:

يعتبر أثر الانفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي محل خلاف بين المفكرين الاقتصاديين فمنهم من أثبت أن الانفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي ومنهم من أثبت العكس، كما أن للإنفاق الحكومي أثاراً على العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي كالأستثمار والبطالة، لذلك تكمن مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما أثر الانفاق الحكومي على النشاط الاقتصادي الكلي في فلسطين؟

فرضيات الدراسة:

- (1) هناك علاقة إيجابية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في فلسطين؟
- (2) هناك علاقة إيجابية بين نفقات الأجور والرواتب والنمو الاقتصادي في فلسطين؟
- (3) هناك علاقة طردية بين النفقات التطويرية وبين النمو الاقتصادي في فلسطين؟

أهمية الدراسة:

- (1) تكمن أهمية الدراسة من خلال الدور الذي يلعبه الانفاق الحكومي في فلسطين وأثره على النشاط الاقتصادي الفلسطيني.
- (2) يعتبر من المهم والضروري معرفة دور وأثر الانفاق الحكومي على النشاط الاقتصادي في فلسطين لمتخذي القرار وراسي السياسة الاقتصادية.
- (3) تعتبر من الدراسات الهامة للمكتبة العربية باعتبارها من الدراسات الكمية التي تسعى لمعرفة أثر الانفاق الحكومي على النشاط الاقتصادي الفلسطيني.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى أثر الانفاق الحكومي على النشاط الاقتصادي في فلسطين، وستركز الدراسة على النقاط التالية:

- 1- دراسة الانفاق الحكومي والنفقات التطويرية والنفقات الجارية خلال الفترة (1995-2017).
- 2- تحليل وتقدير أثر الانفاق الحكومي على النشاط الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة (1995-2017).
- 3- وصف وتحليل أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني خلال الفترة (1995-2017).

منهج الدراسة:

سيتم الاعتماد على منهجين: المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحليل متغيرات الدراسة ووصف حالة الاقتصاد الفلسطيني، والمنهج القياسي من خلال بناء نماذج قياسية لمعرفة وتقدير أثر الانفاق الحكومي الفلسطيني على النشاط الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة الزمنية 1995-2017

أولاً: الإطار النظري:

اهتم الكثير من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين بالنفقات العامة ودورها في تعزيز النمو الاقتصادي، وتشير النظرية الاقتصادية الكلية إلى وجود علاقة بين الانفاق الحكومي وبين الناتج المحلي الإجمالي GDP، وهناك مدرستان متعاكستان في آرائهما حول جدلية العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، وهما ما يعرف بقانون فاغنر (Wagner Law)، وفرضية جون مينارد كينز (الغالي، 2012).

1-1- قانون فاغنر:

صاغ الاقتصادي الألماني أدولف فاغنر عام 1982 قانوناً يوضح أن العلاقة تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي، حيث أن زيادة معدلات النمو الاقتصادي تؤدي إلى اتساع نشاط الدولة وزيادة الإنفاق الحكومي بنسبة أكبر من الزيادة في متوسط الناتج المحلي للفرد (Tuch, 2009: 4).

1-2- الفرضية الكينزية:

تشير الفرضية الكينزية إلى وجود علاقة موجبة بين الانفاق العام والدخل، حيث تؤدي زيادة الانفاق العام إلى زيادة الدخل القومي بصورة مضاعفة من خلال ميكانيكية المضاعف (Multiplier)، واعتبر كينز أن الانفاق العام هو متغير خارجياً (Exogenous Variable) يسبب النمو الاقتصادي في الدخل القومي (محمد، 2014: 14).

ويؤدي الانفاق العام إلى رفع القدرة الانتاجية للاقتصاد القومي، وذلك عن طريق تنمية عوامل الإنتاج كميّاً وكيفياً، كما يؤثر الإنفاق العام على الاستهلاك القومي عن طريق شراء الحكومة لبعض السلع والخدمات الاستهلاكية، وعن طريق توزيع الحكومة لدخول تخصص جزئياً أو كلياً للاستهلاك (الخشابي، الهيتي، 2006: 63).

كما يؤدي الانفاق العام إلى الحد من ظاهرة البطالة، من خلال تعيين موظفين وعمال جدد، أو دفع مبالغ نقدية للموردين ثمناً لشراء بعض السلع والخدمات، ويقوم هؤلاء الموردون بتشغيل عدد من العمال لإنجاز وتلبية الطلب على السلع والخدمات (مراد، دت: 29).

ثانياً: الدراسات السابقة:

يضم الأدب الاقتصادي التجريبي العديد من الدراسات التي تناولت موضوع قياس المتغيرات الاقتصادية الكلية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة، كما ركزت العديد من الدراسات على موضوع أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، وسوف يتم في هذا الجزء من الدراسة عرض أهم هذه الدراسات:

دراسة (سمير، إيمان، 2016) حيث هدفت الدراسة إلى تحليل واقع الإيرادات والنفقات الفلسطينية خلال الفترة (1995-2015)، من خلال استخدام المنهج الوصفي وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: اعتماد الموازنة الفلسطينية على مصدرين أساسيين للإيرادات هما (المساعدات الخارجية، وإيرادات المقاصة). وأن ارتفاع بند الأجور والرواتب في النفقات العامة قد ساهم في استمرار زيادة حجم النفقات عن الإيرادات. أما دراسة النمروطي (2015) فقد بينت أثر العجز المالي في موازنة السلطة الفلسطينية على النمو الاقتصادي للفترة (1996-2013)، باستخدام اختبارات السلاسل الزمنية والتكامل المشترك، وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين الإيرادات المحلية والنفقات الجارية والتطويرية ومعدل النمو الاقتصادي، ووجود علاقة ايجابية بين النفقات الجارية والنفقات التطويرية مع معدل النمو الاقتصادي في فلسطين. وحللت دراسة صبيح (2016) أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1996-2014)، باستخدام نماذج الانحدار البسيط وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: وتوصلت الدراسة لوجود أثر إيجابي للنفقات الجارية على الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، في حين كانت نتائج النفقات التطويرية سلبية على الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني خلال فترة الدراسة.

وحاولت دراسة مقداد والكحلوت (2006) التعرف على واقع الإيرادات والنفقات للسلطة الفلسطينية ومواطني الضعف والقوة فيها، وتوصلت الدراسة إلى أن السلطة الفلسطينية تواجه أزمة مالية، وأدى الحصار المفروض على القطاع إلى هروب رؤوس

الأموال المحلية إلى دول مستقرة، وأن اتفاقية باريس الاقتصادية وقيودها ونظام المقاصة وتحصيل الإيرادات وعدم الالتزام من الجانب الإسرائيلي أدى إلى ضعف قدرة الجانب الفلسطيني في التحكم والإدارة للإيرادات المالية. وبين عثمان (2004) دور السياسة المالية في زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1968-2001) وتوصلت الدراسة لتدني حجم القدرة الاستيعابية من حجم القوى العاملة نظراً لارتفاع وتيرة عرض العمل في الاقتصاد الفلسطيني، كما توصلت الدراسة ملائمة سياسة النفقات العامة التي اتبعتها السلطة الفلسطينية في تلك الفترة.

أما على الصعيد العربي فقد هدفت دراسة (نجمة، المزروعى، 2012) إلى معرفة أثر الانفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي على دولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة (1990-2009) وتوصلت الدراسة لوجود أثر قوي للإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الامارات العربية المتحدة.

وبحثت دراسة الجبوري، الزاملي (2014)، دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012)، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا بد من تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن لكافة القطاعات الاقتصادية من خلال توجيه الاستثمار حسب الحاجة القطاعية والتركيز على القطاعات الحيوية المنتجة. ودرس قدوري (2016) مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)، وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: أن الانفاق الحكومي لعب دوراً كبيراً في النشاط الاقتصادي، وتوجيه محددات التنمية الاقتصادية في الجزائر، مما يستدعي ترشيد الانفاق وتوجيهه إلى مجالات تخدم التنمية الشاملة.

وقدرت دراسة العمر (2010) أثر الانفاق العام على الناتج المحلي بدولة الكويت من خلال معرفة أثر مكونات الانفاق العام على الناتج المحلي الغير نفطي خلال الفترة (1970-2004) ووجدت الدراسة أن أثر الانفاق الاستهلاكي كان تأثيره إيجابي على إجمالي الناتج الغير نفطي، بينما كان الانفاق التحويلي أثره إيجابي على قطاع الزراعة وسلبى على الناتج الغير نفطي وقطاع الصناعة والخدمات.

أما دراسة العيسى (2006) ركزت على قياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والامارات العربية. خلال الفترة (1970-2002) وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: وجود تأثير مباشر وإيجابي للإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في الاجلين القصير والطويل في المملكة العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة، وأن قيم المرونات في الاجل الطويل أكبر من قيم المرونات في الأجل القصير.

وقاست دراسة Danan (2011) الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الاردن خلال الفترة (1990-2006) باستخدام نماذج الانحدار وتوصلت الدراسة إلى أن الانفاق الحكومي في المستوى الكلي له تأثير إيجابي نمو إجمالي الناتج المحلي الاردني.

أما على صعيد الدراسات الأجنبية فقد ركزت دراسة Suanin (2015) على دور الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في تايلند خلال الفترة (1993-2014) باستخدام الطرق القياسية المختلفة، وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: من المحتمل وجود تأثير للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

ودرس OKORO (2013) الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة (1980-2011) باستخدام نموذج الانحدار المتعدد وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين الانفاق الحكومي وبين النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة (1980-2011).

أما دراسة Lucy (2017) ركزت على دراسة الانفاق الحكومي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في غانا خلال الفترة الزمنية (1980-2015) باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (vector error correction model: VECM)، واختبار جرانجر للسببية، وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي وبين النمو الاقتصادي، وأن العلاقة تتجه من الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي.

وقاست دراسة Ketema (2006) دور الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اثيوبيا خلال الفترة 1960-2003، باستخدام النماذج القياسية المختلفة وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: كان دور الانفاق الحكومي سلبى وغير معنوي على النمو الاقتصادي الحقيقي في اثيوبيا.

ودرس Gangal and Gupta (2013) الانفاق العام الكلي والنمو الاقتصادي في الهند خلال الفترة (1998-2012) باستخدام السببية لجرانجر، وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: وجود علاقة إيجابية بين الانفاق العام الكلي والنمو الاقتصادي وبالعكس.

وركزت دراسة Ali (2010) على دور السياسة المالية على الاقتصاد الباكستاني خلال الفترة (1979-2009) واستخدمت الدراسة طريقة المرحلتين 2-Stage Lest Square. وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: وجود أثر لنسبة الضرائب على التضخم والميزان التجاري في الباكستان خلال الفترة (1979-2009)

ثالثاً: واقع الاقتصاد الفلسطيني:

شهدت الفترة (1995-2017) تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية، مازالت انعكاساتها نافذة المفعول على الأداء الاقتصادي بشكل عام، وعلى معدل البطالة ومستويات المعيشة للمواطن الفلسطيني. فبعد تسلم السلطة الفلسطينية زمام الأمور بدء الاقتصاد الفلسطيني في التطور والتقدم بشكل نسبي ومحدود بسبب موافقة المجتمع الدولي على تقديم الدعم المالي للسلطة الفلسطينية لتأهيل البنية التحتية، والبناء المؤسسي لدفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام، ثم ما لبث أن عاد الاقتصاد الفلسطيني لحالة التدهور في أعقاب أحداث النفق والعمليات الفلسطينية ضد إسرائيل عام 1996، حيث شددت السلطات الإسرائيلية الإغلاق للمعابر والحدود، ثم شهد الاقتصاد الفلسطيني حالة من التعافي خلال الفترة (1997-1999).

ومع بداية انتفاضة الأقصى بتاريخ 28-9-2000 أصيب الاقتصاد الفلسطيني بالشلل التام نتيجة الإجراءات والممارسات الإسرائيلية حتى عام 2002، ومع بداية عام 2004 وعودة الهدوء النسبي للأراضي الفلسطينية عاد الاقتصاد الفلسطيني لحالة محدودة من التعافي، ثم ما لبث أن عاد الاقتصاد الفلسطيني لحالة التدهور في أعقاب الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت عام 2006 وفوز حركة حماس، حيث رفضت إسرائيل تحويل مستحقات السلطة الفلسطينية من العائدات الضريبية، وتقلصت المساعدات الدولية، وفرض حصار مالي وسياسي، الأمر الذي ترتب عليه عدم قدرة السلطة الفلسطينية على دفع رواتب موظفيها لأكثر من خمسة عشر شهراً؛ مما أدى إلى تردي وتدهور الأوضاع الاقتصادية، واستمر الحصار المالي والسياسي حتى منتصف العام 2007.

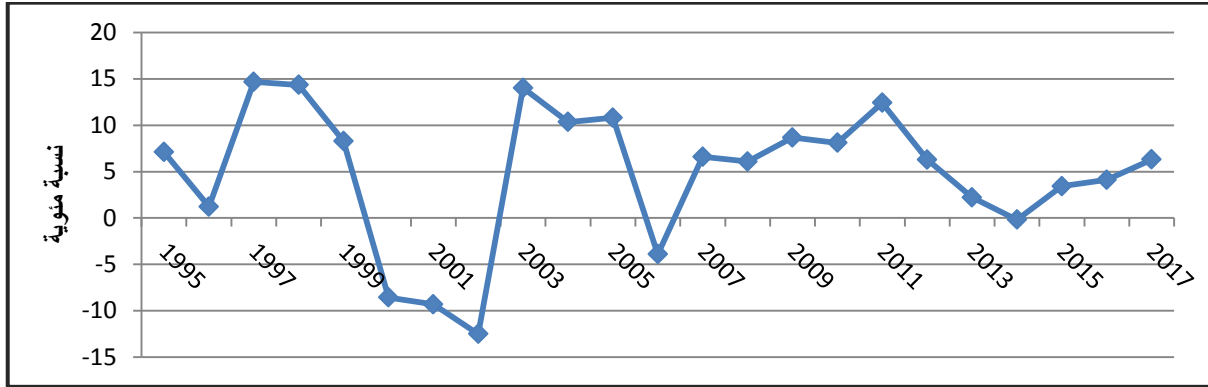
ثم حدث الانقسام الفلسطيني في أعقاب سيطرة حماس على قطاع غزة في يونيو 2007، وتشكل على أثرها حكومة طوارئ وبعدها حكومة تسيير أعمال في الضفة الغربية، مما أدى لرفع الحصار المالي والسياسي عن الضفة الغربية، بينما استمر سريان مفعولها على قطاع غزة، وبالتالي تدهورت الأوضاع السياسية والاقتصادية في قطاع غزة نهاية 2008، ثم جاءت الحرب على غزة لتلحق خسائر بشرية ومادية كبيرة، وتدهور للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في القطاع، ثم تلت ذلك مرحلة تتسم بالهدوء النسبي، وتم وضع خطة الإصلاح والتنمية للفترة (2008-2010) والتي أسهمت بتحسين الأداء الاقتصادي.

وخلال الفترة (2011-2017) في بداية هذا الفترة أخذ معدل النمو الاقتصادي بالتراجع، واشتد التراجع عام 2014، بسبب الحرب الأخيرة على قطاع غزة وتدمير البنية التحتية للاقتصاد العزى الأمر الذي انعكس على تراجع معدل النمو والنشاط الاقتصادي، وخلال الفترة (2015-2017) عاد الوضع الاقتصادي للتحسن مرة أخرى.

1-3- معدل النمو الاقتصادي في فلسطين:

شهد معدل النمو الاقتصادي في فلسطين تذبذباً واضحاً خلال الفترة (1995-2017)، حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي في فلسطين (4.47%). كما بلغ معدل النمو الاقتصادي في فلسطين (9.12 %) خلال الفترة (1995-1999). والشكل البياني التالي يوضح معدل النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة (1995-2017)

الشكل رقم (01) يوضح معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في فلسطين خلال الفترة (1995-2017)



المصدر: الموقع الإلكتروني لسلطة النقد الفلسطينية

نلاحظ من خلال شكل (1) أن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي انخفض خلال عام (2000-2002) حيث بلغ معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي (-10.12%) كمتوسط الفترة (2000-2002)، وذلك بسبب الإجراءات والممارسات الإسرائيلية العقابية ضد الاقتصاد الفلسطيني، حيث عمد الاحتلال الإسرائيلي على تدمير الأراضي والمباني والبنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني والتي تتنافى والقانون الدولي والإنساني، بالإضافة لمنع العاملين الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم وتقطيع أوصال المدن في الضفة الغربية والاجتياحات المتكررة لقطاع غزة والضفة الغربية. وسجل متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً خلال الفترة (2003-2005)، إذ بلغ (11.72%). أما خلال عام 2006 عاد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني للانخفاض حيث بلغ (-3.9%).

وبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني (7.19%) خلال الفترة (2007-2013)، ومن ثم عاد للانخفاض مرة أخرى عام 2014، ويعزى التراجع في معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي للحرب الأخيرة على قطاع غزة خلال عام 2014، وتدمير المباني والمصانع والبنية التحتية للاقتصاد الغزي. وشهد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني نمواً متسارعاً خلال عام 2016 وصل إلى 4.12% مقارنة مع 3.4% عام 2015 (سلطة النقد الفلسطينية، 2016: 11).

2-3 نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي:

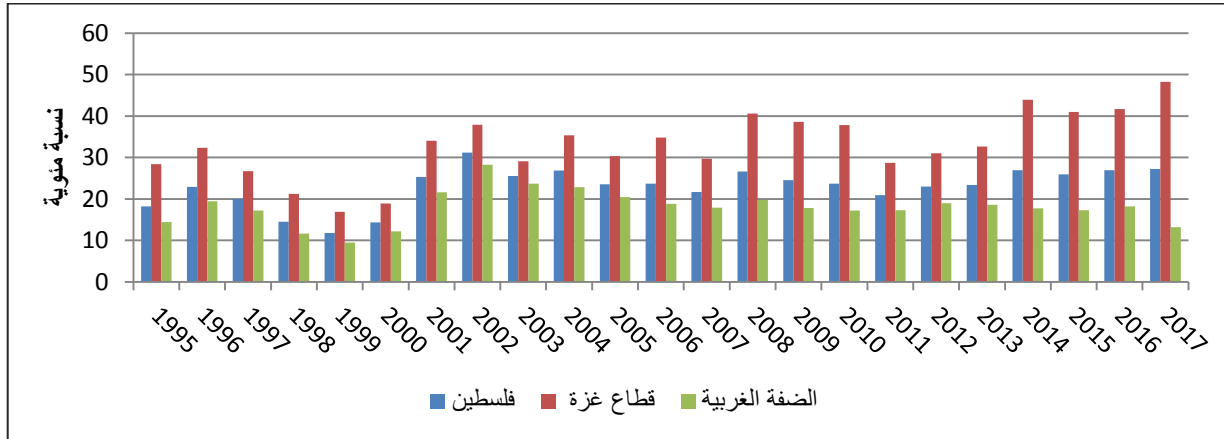
يعكس نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي مستوى معيشة الأفراد في الدولة، ويعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية من المستويات المتدنية، ذلك أن الأراضي الفلسطينية تأتي ضمن الشريحة الدنيا بناءً على تصنيفات البنك الدولي (البنك الدولي، 2010). حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (1546.9) دولار أمريكي خلال الفترة (1995-2017)، وبلغت أعلى قيمة لنصيب الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي عام 2012 بقيمة (1807) دولار أمريكي، حيث انعكس الأثر الإيجابي للتحويلات التي شهدتها الأراضي الفلسطينية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام نفسه، وتجدر الإشارة إلى أن عام 2002 يعتبر الأسوأ إذ بلغ متوسط نصيب الفرد 1143 دولار أمريكي، وهذا يعود للأوضاع السياسية والاقتصادية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية

3-3 البطالة:

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من انكشاف وتشوهات هيكلية قلصت من قدرته على امتصاص الداخلين الجدد إلى سوق العمل، مما أدى إلى زيادة معدل البطالة، وقامت السلطة الفلسطينية في بداية وممارسة صلاحيتها باتخاذ العديد من التدابير والإجراءات لتخفيف حدة البطالة، إلا أن تأثير هذه الإجراءات ظل محدوداً بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية جراء الممارسات الإسرائيلية، التي أدت لتراجع حجم الطلب الكلي والخارجي على السلع والخدمات وارتفاع مخاطر الاستثمار (مكحول، 2006، ص37). ويعتبر معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية من المعدلات المرتفعة مقارنة بدول العالم الأخرى، نلاحظ من الشكل (2) أن معدلات البطالة في قطاع غزة أعلى من معدلات البطالة في الضفة الغربية، حيث بلغ متوسط البطالة في قطاع غزة (32.34%) خلال فترة الدراسة كلها، في حين بلغ في الضفة الغربية (18.20%) خلال نفس الفترة. ويعود سبب هذا التفاوت للحصار والإغلاق المتكرر لقطاع غزة، ومنع وصول العمال لأماكن عملهم إلى إسرائيل، وشن الحرب الأخيرة على قطاع غزة

وتدمير البنية التحتية لقطاع غزة، بالإضافة لضعف الاستثمار في القطاع الخاص، الأمر الذي أدى لتراجع الأنشطة الاقتصادية.

الشكل رقم (02) نسبة البطالة في فلسطين خلال الفترة (1995-2017)



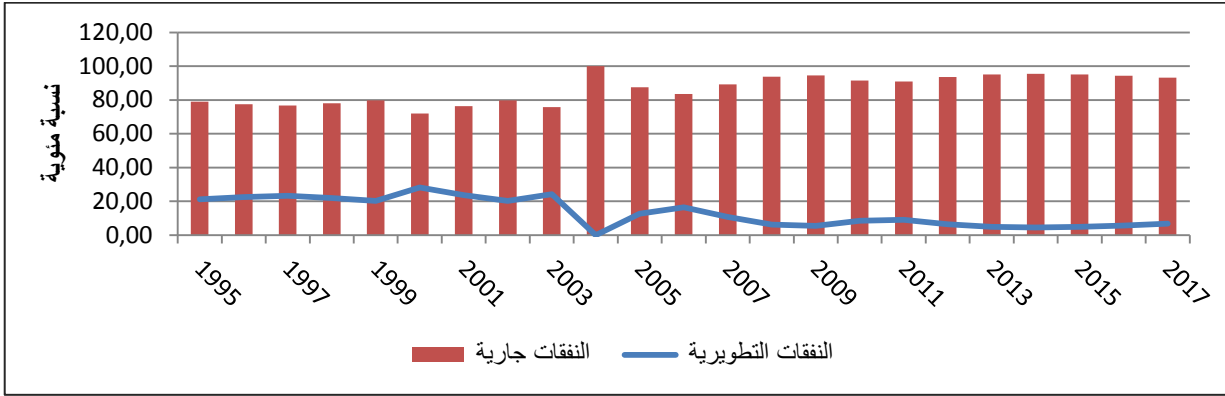
المصدر: بيانات من الموقع الإلكتروني لسلطة النقد الفلسطينية

أما على صعيد معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية نلاحظ أنها بلغت حوالي (22.79%) من إجمالي القوى العاملة كمتوسط خلال الفترة (1995-2017). أما خلال الفترة (1995-1999) بلغت نسبة البطالة (17.48%) في الأراضي الفلسطينية، ومع بداية الانتفاضة الثانية واتباع إسرائيل سياسة الإغلاقات المتكررة، وتشديد الحصار المنتظم وشبه الشامل على قطاع غزة، وإعادة احتلال العديد من المدن في الضفة الغربية خاصة خلال عام 2002، ارتفعت نسبة البطالة خلال الفترة (2000-2002) حيث بلغت هذه النسبة (23.60%). أما خلال الفترة (2003-2005) بلغ نسبة البطالة (25.27%)، ويعزى هذا الارتفاع في معدلات البطالة للتزايد في عرض العمل لهشاشة النشاطات والقطاعات الاقتصادية وما قابله من ضعف في الطلب مما تسبب في تزايد الفجوة ما بين الطلب والعرض. أما خلال الفترة (2007-2013) بلغت نسبة البطالة (23.40%)، وهنا يجدر الإشارة إلى أن معدلات البطالة شهدت استجابة محدودة للتحسن الذي طرأ على أداء الاقتصاد الفلسطيني، فقد تراجعت معدلات البطالة خلال الـ 10 سنوات (2004-2010) إلى (23.7%) مقارنة مع (24.5%) في العام 2009. أما خلال عام 2014 فقد ارتفعت نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية لتسجل (26.9%)، وتعود هذه النسبة جراء الحرب الأخيرة التي شهدتها الاحتلال الإسرائيلي خلال عام 2014. حيث عمد الاحتلال الإسرائيلي لتدمير الاقتصاد الفلسطيني بالكامل فدمرت الآلاف من المنازل السكنية والمصانع والبنية التحتية، وإغلاق المعابر في قطاع غزة أدى ذلك لتراجع النشاطات في القطاعات الاقتصادية الأمر الذي انعكس على ارتفاع معدلات البطالة في قطاع غزة، حيث بلغت نسبة البطالة في قطاع غزة (43.9%) خلال عام 2014. مقارنة مع (32.6%) عام 2013. وخلال عام 2016 ارتفعت نسبة البطالة إلى 26.9% مقارنة مع 25.9% عام 2015.

4-3 النفقات العامة في فلسطين:

تُقسم النفقات العامة للسلطة الفلسطينية إلى نوعين، يتمثل الأول منها في نفقات جارية والتي تنقسم بدورها إلى الرواتب والأجور والنفقات التشغيلية والنفقات التحويلية ونفقات رأسمالية عادية، والنوع الثاني منها النفقات التطويرية (الرأسمالية) والتي تنقسم إلى نفقات تطويرية ممولة من الخزينة، ونفقات تطويرية ممولة من الدول المانحة (صبيح وآخرون، 2008: 259-260). وبلغ متوسط النفقات العامة (2363.9) مليون دولار خلال الفترة (1995-2017)، وكانت أعلى قيمة للإنفاق العام عام 2016، حيث بلغت 3878.19 مليون دولار، وبلغت 635.10 مليون دولار عام 1995. وشكلت النفقات التطويرية ما نسبته 13.37% من الانفاق العام كمتوسط للفترة (1995-2017). والشكل البياني التالي يوضح النفقات الجارية والتطويرية كنسبة من النفقات العامة للفترة (1995-2017)

الشكل رقم (3) النفقات الجارية والتطويرية كنسبة من النفقات العامة للفترة (1995-2017)



المصدر: بيانات من الموقع الالكتروني لسلطة النقد الفلسطينية

وكانت أعلى نسبة للنفقات التطويرية 28.12% عام 2000، أما أعلى نسبة للنفقات التطويرية من الانفاق العام كانت عام 2004. وشكلت الأجور والرواتب النسبة الأكبر من النفقات العامة حيث بلغ متوسط نسبة الأجور والرواتب من الانفاق العام 46.95% وهذا يعود للتضخم الوظيفي في الحكومة الفلسطينية.

رابعاً: إجراءات ومنهجية الدراسة:

4-1- النموذج القياسي:

بناءً على ما سبق شرحة في الإطار النظري، واستخدام العديد من الدراسات التطبيقية العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية لمعرفة دور الانفاق الحكومي على النشاط الاقتصادي، فقد اعتمدت الدراسة على النظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية في الدول العربية والاجنبية من أجل بناء النموذج القياسي للدراسة، وبناءً على ما سبق تم بناء النموذج القياسي التالي:

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 DE + \beta_2 NW + \beta_3 WS + \beta_4 TE + \varepsilon$$

حيث أن:

GDP : الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة سنة الاساس 2004، ممثلاً عن النشاط الاقتصادي

DE : النفقات التطويرية

NW : نفقات غير الأجور والرواتب

WS : الأجور والرواتب

TE : الانفاق العام

ε : حد الخطأ العشوائي

β_0 : الحد الثابت. ($\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$) معاملات انحدار المتغيرات المستقلة.

4-2- مصادر البيانات:

لقد تم الحصول على بيانات الناتج المحلي الاجمالي من خلال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أما بيانات النفقات العامة والأجور والرواتب من خلال البيانات السنوية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية

4-3- الطريقة المستخدمة في التقدير:

يعتبر (الإنفاق العام، النفقات التطويرية، الأجور والرواتب، نفقات غير الأجور والرواتب) عناصر أساسية مؤثرة على النشاط الاقتصادي، وسيتم تقدير هذه المتغيرات من واقع النموذج القياسي. وذلك من خلال نموذج متجه الانحدار (VAR) للفترة الزمنية (1995-2017). ويعتبر اختبار سكون السلسلة الإجراء الأول ضمن إجراءات تحليل السلاسل الزمنية، ويستخدم في اختبار السكون عادة اختبار وجود جذر الوحدة (Unit Root Test) في السلسلة الزمنية بواسطة اختبار ديكي فولر (Augmented

للكشف عن سكون السلاسل الزمنية، ويعتمد على الفرق الأول في السلسلة، وذلك على النحو الآتي:

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \lambda y_{t-1} + U_t$$

$$\Delta y_t = \alpha_1 + \alpha_2 t + \lambda y_{t-1} + U_t$$

ويعتمد اختبار (P.P) على اختبار (t) للمعلمة ρ ، ويتم اختبار الفرضيتين الاتيتين:

الفرضية العدمية التي تدل على عدم سكون السلسلة الزمنية

$$H_0: \lambda = 0$$

الفرضية البديلة التي تدل على سكون السلسلة الزمنية

$$H_1: \lambda \neq 0$$

فإذا كانت λ سالبة ومعنوية نقبل الفرض البديل الذي يدل على سكون السلسلة الزمنية عند مستوياتها، أما إذا كانت غير معنوية فإن ذلك يدل على عدم سكون السلسلة الزمنية (حمزة، 2011).

إلا أن الاختبار الأكثر شيوعاً في اختبار سكون السلاسل الزمنية هو اختبار ديكي فولار (Dickey-Fuller) البسيط والموسع، وتعتبر الصيغة الموسعة لاختبار ديكي فولار (Augmented Dickey Fuller) تصحيح للصيغة البسيطة وذلك من خلال إضافة عدد مناسب من حدود الإبطاء الزمني للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي، باستخدام الصيغة الآتية:

$$\Delta y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \lambda y_{t-1} + \alpha_i \sum_{i=1}^m \Delta y_{t-1} + u_t$$

حيث m تمثل طول الفجوة الزمنية، y_t تمثل أي سلسلة زمنية يراد اختبار السكون لها و β_1 تمثل الحد الثابت لمعادلة الانحدار الذاتي t تمثل الاتجاه الزمني، Δ يمثل الفرق الأول للسلسلة الزمنية المدروسة، y_{t-1} تمثل الفترة المتباطئة للسلسلة الزمنية، u_t تمثل الحد العشوائي (Gujarati, 2004). وعندما تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة (Integration) - وفقاً لاختبارات السكون السابقة - يمكن استخدام أساليب التكامل المشترك لدراسة العلاقة الإنحدارية للمتغيرات المراد دراستها في المدى الطويل، ويعتبر اختبار جوهانسون (Johanson) الأفضل في حالة احتواء النموذج على أكثر من متغيرين، وذلك لإمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك (Brooks, 2008). وبعد التأكد من سكون السلاسل الزمنية، وتم تقدير النموذج من خلال نموذج متجه الانحدار (VAR)

خامساً: تقدير النموذج القياسي:

5-1 نتائج اختبار السكون لمتغيرات النموذج:

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار السكون لمتغيرات النموذج

الجدول رقم (1) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج

Variable	ADF		PP-	
	Level	1st Difference	Level	1st Difference
GDP	1.922	-1.363	0.132	** -2.904
DE	* -4.663	* -7.755	* -4.663	* -16.287
NW	-0.411	* -4.165	-0.142	* -4.734
WS	-0.265	* -5.772	-0.354	* -9.696
TE	-1.067	* -6.31	-0.975	* -6.482

* معنوي عند مستوى 5% ** معنوي عند 10%.

نلاحظ من جدول (1) أن جميع المتغيرات كانت غير مستقرة في المستوى العام عند مستوى دلالة 0.05، باستثناء متغير النفقات التطويرية الذي استقر في المستوى العام. وأن جميع المتغيرات استقرت في المستوى الأول حسب اختبار فيليبس براون.

2-5- اختبار التكامل المشترك:

يتضح من الجدول (2) أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية العظمى (Likelihood Ratio) بلغت (113.58) وهي أكبر من القيمة الحرجة (69.81) عند مستوى دلالة 5%. وبالتالي نرفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود متجه للتكامل المشترك. ومن خلال النتائج في الجدول يتضح وجود ثلاث متجهات للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5%. إذ بلغت القيمة المحسوبة لنسبة الامكانية العظمى (10.13) وهي أصغر من القيمة الحرجة البالغة (15.49)

الجدول رقم (2) نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون) لنموذج الدراسة

اختبار القيمة العظمى Maximum		
معدل الامكانية Likelihood Ratio	القيمة الحرجة Critical value	فرض العدم عدد متجهات التكامل المشترك
	5%	
113.58	69.81	لا يوجد (None*)
68.68	47.85	على الأكثر يوجد متجه واحد (At Most 1*)
33.80	29.79	على الأكثر يوجد متجهين (At Most 2*)
10.13	15.49	على الأكثر يوجد ثلاث متجهات (At Most 3*)
*تشير لرفض الفرضية العدمية عند مستوى 5%.		

3-5- اختبار السببية (Causality Test)

بعد تحقق اختبار السكون واختبار التكامل المشترك، وقبل البدء في تقدير نموذج الانفاق العام يجب التأكد من وجود علاقة ارتباط سببية بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في عنصر (الانفاق العام، الاجور والرواتب، نفقات غير الاجور والرواتب، النفقات التطويرية) والمتغير التابع المتمثل في (إجمالي الناتج المحلي)، وتحديد اتجاهها، حيث تم استخدام اختبار (Granger Causality Tests) لاختبار السببية وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول رقم (3) اختبار السببية بين متغيرات نموذج الدراسة

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
NW does not Granger Cause GDP	20	2.07817	0.1597
GDP does not Granger Cause NW		1.49053	0.2568
TE does not Granger Cause GDP	21	2.78602	0.0916
GDP does not Granger Cause TE		0.08173	0.9219
WS does not Granger Cause GDP	20	2.77047	0.0946
GDP does not Granger Cause WS		0.41549	0.6674
DE does not Granger Cause GDP	21	0.78716	0.4720
GDP does not Granger Cause DE		2.21887	0.1411

يتضح من الجدول (3) عدم وجود علاقة تبادلية الاتجاه بين النفقات الاجور والرواتب مع إجمالي الناتج المحلي، وعدم وجود علاقة تبادلية الاتجاه بين النفقات التطويرية وبين إجمالي الناتج المحلي.

وهناك علاقة تنجه من الانفاق الكلي إلى إجمالي الناتج المحلي عند مستوى معنوية 10%، ووجود علاقة تنجه من الاجور والرواتب إلى إجمالي الناتج المحلي عند مستوى معنوية 10%.

4-5- تقدير معاملات الانحدار في النموذج القياسي:

في ضوء نتائج اختبارات السكون والتكامل المشترك السابقة، ونظراً لعدم استقرار الناتج المحلي الاجمالي إلا بعد أخذ الفرق الاول بناء على اختبار فيليبس بروان، تم تقدير النموذج بأسلوب متجه الانحدار العام (Vector Auto Regressive: VAR)، والذي قدم لأول مرة بواسطة العالم SIMS عام 1981. ويعتبر نموذج VAR الأكثر مرونة في تحليل السلاسل الزمنية، ويستفاد من نموذج VAR في وصف السلوك الحركي للسلاسل الزمنية الاقتصادية والمالية والتنبؤ بها (SIMS.CA,1981).

ويعتبر نموذج متجه الانحدار العام من أكثر الاختبارات أهمية في تحليل مكونات التباين للتعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير من متغيرات النموذج والذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغير ذاته في المتغيرات الأخرى (عطية، 2004: 5). وهناك العديد من المتطلبات التي يجب القيام بها قبل عملية التقدير وهي على النحو التالي:

1-4-5 اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني:

يجب تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني للإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ، وذلك لحساسية نتائج الاختبار لعدد فترات التباطؤ الزمني، وتعتمد على طبيعة ودورية البيانات المستخدمة في التحليل (ملاوي، المنسي، 2015: 402)، وهناك معيارين لاختيار العدد الأمثل لفترات التباطؤ، وهما معيار Akanke Information Criterion، ومعيار Schwartz Information Criterion (SIC)، والجدول التالي يوضح العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني لنموذج الإنفاق الحكومي.

الجدول رقم (4) اختبار فترات التباطؤ الكلية لنموذج الدراسة

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-678.9481	NA	3.48e+23	68.39481	68.64374	68.44340
1	-619.1426	83.72767*	1.18e+22	64.91426	66.40786	65.20583
2	-577.9395	37.08280	4.20e+21*	63.29395*	66.03221*	63.82849*

نلاحظ من خلال جدول (4) وبعد إجراء اختبار فترات التباطؤ الزمني أن العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني لنموذج الإنفاق الحكومي فترتين.

2-4-5 اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ:

لتحديد فترات التباطؤ المناسبة يتم استخدام معيار ((Chi-Squared Test Statistic For Lag Exclusion)، من أجل تحديد العدد الأمثل من فترات التباطؤ الزمني، والجدول التالي يوضح اختبار الاستثناء للفترة الكلية لنموذج الإنفاق الحكومي

الجدول رقم (5) : نتائج اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ الكلية لنموذج الدراسة

Chi-squared test statistics for lag exclusion: Numbers in [] are p-values						
	GDP	NW	DE	TE	WS	Joint
Lag 1	25.43527 [0.000115]	18.29789 [0.002595]	11.44359 [0.043261]	6.596625 [0.252409]	9.135963 [0.103762]	86.52610 [1.05e-08]
Lag 2	5.993424 [0.306859]	10.92345 [0.052919]	7.875271 [0.163245]	12.93187 [0.024026]	11.54728 [0.041546]	67.78552 [8.16e-06]
df	5	5	5	5	5	25

نلاحظ من جدول (5) أن العدد الأمثل من فترات التباطؤ الزمني لنموذج الإنفاق الحكومي هو فترة تباطؤ زمني مقدار 2 وحدة زمنية.

3-4-5 اختبار مكونات التباين ((Variance Decomposition):

يعتبر الهدف الأساسي من اختبار تحليل مكونات التباين هو التعرف على مقدار الخطأ في التباين لكل متغير العائد إلى الخطأ التنبؤ في المتغير نفسه، والمقدار العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى في نموذج VAR، وعند تطبيق اختبار تحليل مكونات التباين لنموذج الإنفاق الحكومي تم التوصل للنتائج التالية كما هي موضحة في جدول (6)

الجدول رقم (6) اختبار مكونات التباين لنموذج الدراسة

Period	Variance S.E.	Decomposition of GDP	NW	DE	TE	WS
1	342.3163	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	548.3292	95.42807	1.537242	1.763797	1.085155	0.185737
3	689.8384	86.60927	2.504569	1.769988	8.940141	0.176033
4	780.6557	78.90075	3.166530	1.437282	16.35796	0.137480
5	884.0389	65.07889	5.494318	1.451836	27.62496	0.349986
6	982.5382	52.89254	10.88093	1.427050	33.82728	0.972204
7	1110.701	41.41493	17.68046	1.127496	38.28419	1.492929
8	1264.627	32.23383	24.11899	1.178205	40.83401	1.634968
9	1427.103	25.91195	28.30127	1.144599	43.02482	1.617359
10	1554.583	22.94576	30.24739	1.106292	44.22465	1.475907

نلاحظ من جدول (6) أن متغير إجمالي الناتج المحلي يفسر 100% من أخطاء التباين تعود إلى المتغير نفسه خلال الفترة الأولى، بينما 95.42 في المرحلة الثانية تعود للمتغير نفسه. وأخذت هذه النسبة بالانخفاض المستمر إلى أن وصلت لأدنى نسبة بها خلال الفترة العاشرة، حيث بلغت 22.94.

كما نلاحظ أن التغيرات في نفقات غير الأجور والرواتب تفسر حوالي 1.5% من تنبؤ الخطأ في نفقات غير الأجور والرواتب في الفترة الثانية، وارتفعت بشكل مستمر وملحوظ خلال الفترات اللاحقة إلى أن بلغت 30.24%. كما بلغت أعلى نسبة تفسير للنفقات التطويرية خلال الفترة الثالثة بنسبة وصلت إلى 1.769%. بينما تنخفض انخفاض بسيط خلال الفترة العاشرة لتصل إلى 1.10%. وهذا يدل على ضعف تأثير التغير في النفقات التطويرية على إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني.

كما نلاحظ من جدول (6) أن التغير في إجمالي الناتج المحلي يتأثر بالتغير في الانفاق العام، حيث كانت التغيرات في الانفاق العام تفسر 1.10% من تنبؤ الخطأ في إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة الثانية، وتزايدت بشكل مطرد خلال الفترات المتلاحقة إلى أن وصلت إلى أعلى نسبة لها خلال الفترة العاشرة بنسبة 44.22%. أما متغير الأجور والرواتب فقد كانت أعلى نسبة تأثير له على إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة الرابعة حيث سجلت 0.185%. ويتضح من الجدول (6) أن التغيرات في مؤشر الأجور والرواتب تفسر حوالي 1.47% من تنبؤ الخطأ في إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة العاشرة. وهذا يدل على أن هناك تأثير للتغيرات في الأجور والرواتب على التغيرات في إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني.

4-4-5 دالة الاستجابة لردة الفعل Impulse Response Function :

تعتبر دالة الاستجابة لردة الفعل (IRF) الاداة الثاني لتحليل العلاقة الديناميكية بين متغيرات نموذج الانحدار الذاتي المتجه، بعد تحليل مكونات التباين لتشولاسكي. وتوضح دالة الاستجابة لردة الفعل مدى استجابة كل متغير من متغيرات النموذج الداخلية لصدمات غير متوقعة في حدود الخطأ للمتغيرات مقدارها انحراف معياري واحد.

وفيما يلي نتائج هذا الاختبار مع التركيز على استجابة سعر الصرف لصدمات عشوائية في الواردات. حيث يتضح من الشكل (4) ملحق (1: ص 28)، استجابة ردة الفعل لمتغير متوسط سعر الصرف لصدمة عشوائية في متغير الواردات، ويتضح من نتائج الاختبار على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين.

5-4-5 التحقق من اختبارات البواقي:

من التحقق من صحة النموذج لابد من التحقق من خضوع البواقي للتوزيع الطبيعي وأنها غير مرتبطة ذاتياً

- التوزيع الطبيعي للبواقي:

لا بد من التحقق من أن البواقي تتبع توزيع طبيعي، وتم فحص ذلك من خلال اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)، (السواي، وداوود، 2013). والجدول التالي يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

جدول (7) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	1.293827	2	0.5237
2	1.566721	2	0.4569
3	0.236798	2	0.8883
4	1.677812	2	0.4322
5	0.012603	2	0.9937
Joint	4.787761	10	0.9049

نلاحظ من خلال الجدول (7) أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) 0.9049 وهي أكبر من 0.05 مما يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

- نتائج اختبار الارتباط الذاتي:

تم استخدام اختبار Ljung-Box وقد تبين عدم وجود ارتباط ذاتي عند مستوى دلالة 5%

جدول (8)

نتائج اختبار الارتباط الذاتي

VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations
Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h
Date: 03/29/18 Time: 22:48
Sample: 1995 2017
Included observations: 20

Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	17.15851	NA*	18.06158	NA*	NA*
2	44.78754	NA*	48.76052	NA*	NA*
3	66.41623	0.0000	74.20603	0.0000	25

The test is valid only for lags larger than the VAR lag order.
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution

5-5- نتائج اختبار نموذج الدراسة:

بعد إجراء المتطلبات الأساسية لتقدير نموذج VAR ، والتأكد من جميع الاختبارات تم تقدير النموذج، وتم التوصل للمعدلات التالية من خلال الجدول (9)، ص:29:

$$\begin{aligned} \text{GDP} &= 1.190 \cdot \text{GDP}(-1) - 0.463 \cdot \text{GDP}(-2) - 0.787 \cdot \text{NW}(-1) + 0.595316282742 \cdot \text{NW}(-2) - 0.805 \cdot \text{DE}(-1) - 0.315 \cdot \text{DE}(-2) \\ &- 0.0761 \cdot \text{TE}(-1) + 0.336 \cdot \text{TE}(-2) + 0.536 \cdot \text{WS}(-1) - 0.0563 \cdot \text{WS}(-2) + 923.35 \\ \text{NW} &= 0.247 \cdot \text{GDP}(-1) - 0.0654 \cdot \text{GDP}(-2) + 0.180 \cdot \text{NW}(-1) - 1.01 \cdot \text{NW}(-2) + 0.261 \cdot \text{DE}(-1) - 0.113 \cdot \text{DE}(-2) \\ &- 0.087 \cdot \text{TE}(-1) + 0.785 \cdot \text{TE}(-2) + 0.331 \cdot \text{WS}(-1) - 0.775 \cdot \text{WS}(-2) - 688.78 \\ \text{DE} &= -0.101 \cdot \text{GDP}(-1) + 0.137 \cdot \text{GDP}(-2) + 0.602 \cdot \text{NW}(-1) - 0.621 \cdot \text{NW}(-2) + 0.0681 \cdot \text{DE}(-1) - 0.898 \cdot \text{DE}(-2) \\ &- 0.371 \cdot \text{TE}(-1) + 0.589 \cdot \text{TE}(-2) + 0.133 \cdot \text{WS}(-1) - 0.742 \cdot \text{WS}(-2) + 485.13 \\ \text{TE} &= 0.277 \cdot \text{GDP}(-1) + 0.181 \cdot \text{GDP}(-2) - 1.88 \cdot \text{NW}(-1) - 2.026 \cdot \text{NW}(-2) - 1.53 \cdot \text{DE}(-1) - 0.594 \cdot \text{DE}(-2) + 1.25 \cdot \text{TE}(-1) \\ &+ 1.99 \cdot \text{TE}(-2) - 0.918 \cdot \text{WS}(-1) - 1.87 \cdot \text{WS}(-2) - 807.1165 \\ \text{WS} &= 0.137 \cdot \text{GDP}(-1) + 0.062 \cdot \text{GDP}(-2) - 1.59 \cdot \text{NW}(-1) + 0.281 \cdot \text{NW}(-2) - 1.36 \cdot \text{DE}(-1) + 1.06 \cdot \text{DE}(-2) + 1.40 \cdot \text{TE}(-1) \\ &+ 0.238 \cdot \text{TE}(-2) - 1.24 \cdot \text{WS}(-1) - 0.427 \cdot \text{WS}(-2) - 729.15 \end{aligned}$$

خاتمة:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الانفاق الحكومي على النشاط الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة 1995-2017، وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج

نتائج الدراسة:

- وجود علاقة ذات اتجاه واحد بين الانفاق العام وبين إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني، تتجه من الانفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.
- تتجه العلاقة من نفقات الأجور والرواتب إلى الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.
- وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (الإنفاق العام، النفقات التطويرية، نفقات الأجور والرواتب، نفقات غير الأجور والرواتب)، وإجمالي الناتج المحلي الفلسطيني.
- هناك تأثير للنفقات العامة على إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني بلغ نسبته حوالي 44.22%.
- وجود تأثير ضعيف للنفقات التطويرية على إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بلغ 1.10%.
- بلغت نسبة تأثير نفقات على الأجور والرواتب على الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني 1.47%.
- بلغت نسبة تأثير نفقات غير الأجور والرواتب على إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني 30.24%.

التوصيات:

- ترشيد الإنفاق العام بما يتناسب مع الإيرادات المحلية المتاحة، وتوجيه الإنفاق العام بشكل أساسي للقطاعات الأكثر كفاءة لما في ذلك دور كبير في رفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة النشاط الاقتصادي.
- اتباع وانتهاج سياسة مالية محفزة للنمو الاقتصادي، وتوجيه الإنفاق العام نحو القطاعات الإنتاجية لما لها من دور فيخلق فرص عمل جديدة.
- تقنين التوظيف في القطاع العام، والاعتماد على القطاع الخاص في توفير فرص العمل كسياسة عامة.
- ضرورة زيادة النفقات التطويرية من الموازنة الفلسطينية من أجل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني، وتخصيص نسبة كبيرة من النفقات على التعليم والصحة للدور الذي يلعبه التعليم في زيادة الانتاجية في الاقتصاد.

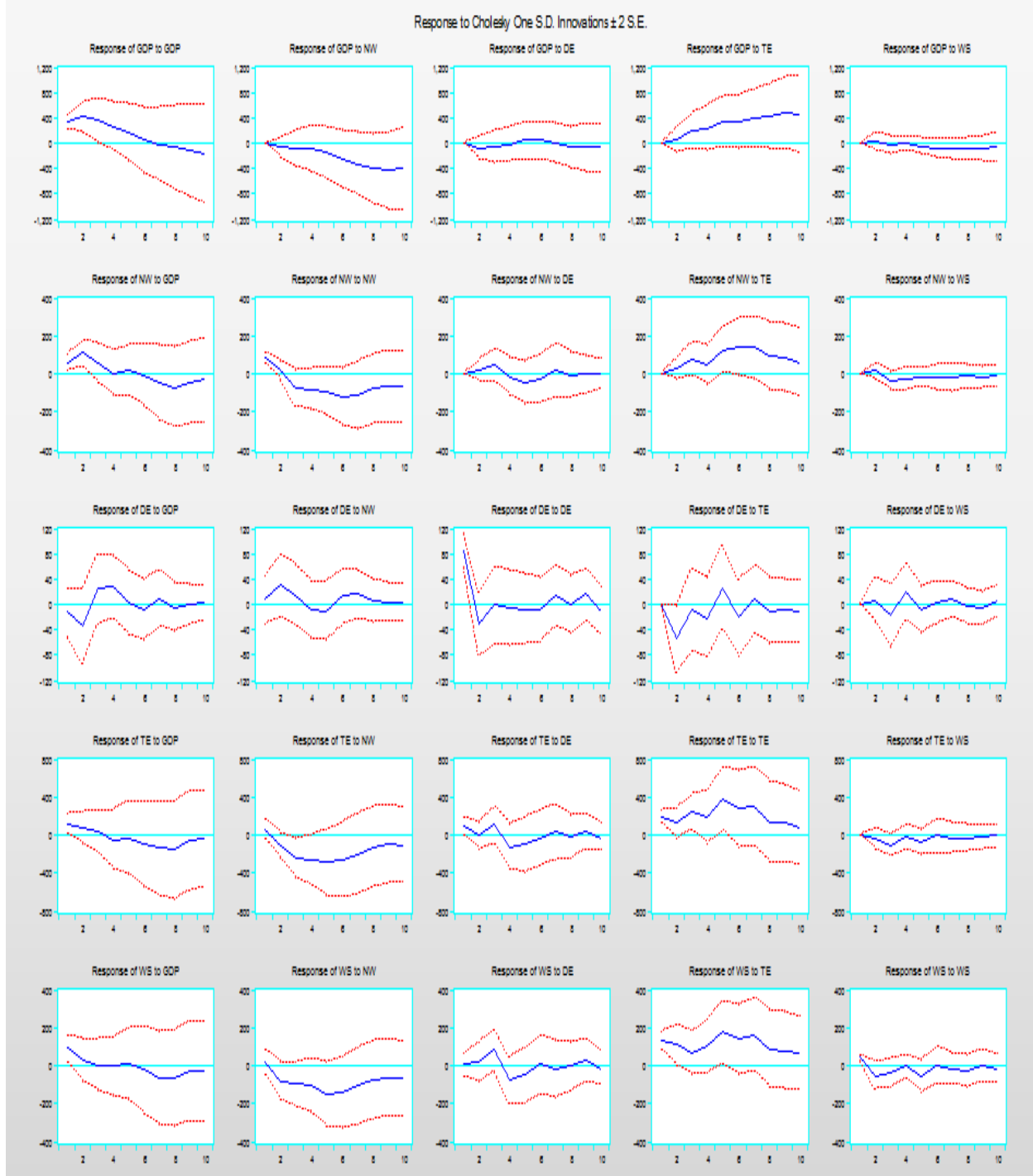
المراجع:

- (1) أحمد، ملاوي ومرام، المنسي، (2015). أثر العولمة الاقتصادية على إنتاجية العمل في الأردن، دراسات العلوم الادارية، المجلد 42، ال عدد2، ص402.
- (2) الجبوري، بتول، الزامل، دعاء، (2014). دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2011)، المجلد 16، العدد1، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العراق.
- (3) حمزة، حسن، (2011). العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دارالصفاء للنشر والتوزيع - عمان، الأردن.
- (4) الخشاب، منجد، الهيبي، نوازاد، (2006). المدخل الحديث في علم اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع.
- (5) سلطة النقد الفلسطينية، (2016). التقرير السنوي، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله فلسطين.
- (6) سمير، أبو مدللة، الخضري، إيمان، (2016). الإيرادات العامة والنفقات العامة الفلسطينية: المشكلات والحلول (1995-2015)، العدد السادس، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية الجزائر.
- (7) السواعي، خالد، داوود، حسام، (2013). الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews7، دار المسيرة، عمان، الأردن.
- (8) صبيح، ماجد، وآخرون (2008). الاقتصاد الفلسطيني، منشورات جامعة القدس المفتوحة.
- (9) صبيح، ماجد، (2016). تحليل أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1996-2014)، العددان 72/73، بحوث اقتصادية عربية.
- (10) عثمان، شادي، (2004). دور السياسة المالية في زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- (11) عطية، عبد القادر (2004). الحديث في الاقتصاد القياسي- بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- (12) العمر، حسين، (2010). أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي بدولة الكويت، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل (العلوم الانسانية والادارية)، السعودية.
- (13) العيسى، سلوى، (2006). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود، السعودية.
- (14) الغالي، كريم، (2012). الانفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر في العراق للمدة (1975-2010): تحليل قياسي، العدد 25، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، العراق.
- (15) قدوري، طارق، (2016). مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضير-بسكرة، الجزائر.
- (16) محمد، زكاري، (2014). دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر.
- (17) مراد، محمد، دت. مالية الدولة.
- (18) مقداد، محمد، والكحلوت، خالد (2009). واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية في ظل المعوقات الإسرائيلية، المجلد 17، العدد 1، مجلة الجامعة الإسلامية، فلسطين.
- (19) مكحول، باسم، (2006). مؤشرات البطالة في الأراضي الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس).
- (20) نجمة، إلياس، المزروعى، علي، (2012). أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009)، العدد الأول، المجلد 28، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.
- (21) النمروطي، خليل، صافي، سمير، عناية، عاهد، (2015). أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني (1996-2013)، العدد 24، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، ص 45-61.

- 22) Ali, Subhami, (2010). Impact of Fiscal Policy on the Economy of Pakistan, VOL 4, No1, South Asian Journal of Management Sciences, PP. 14-22.
- 23) Brooks, Chris, (2008). Introductory econometrics for finance, second edit, Cambridge University, New York.
- 24) Dandan, Mwafaq, (2011). Government Expenditures and Economic Growth in Jordan, VOL (4), International Conference on Economic and Finance Research, Singapore
- 25) Gangal, Vijay, Gupta, Honey, (2013). Public Expenditure and Economic Growth: A Case Study of India, Global Journal of Management and Business Studies, ISSN 2248-9878, VOL 3, NO 2, pp. 191-196.
- 26) Gujarati, (2004). Basic economics, forth the McGraw-Hill companies
- 27) Kentema, Teshome,(2006). The Impact of Government Spending on Economic Growth: The Case of Ethiopia, Master Thesis, Addis Ababa University.
- 28) Lucy Anning, Wang Haisu, Joshua Sunday Rita, (2017). Government Spending and Economic Growth in Ghana: Evidence from Granger Causality Analysis International Journal of Management Science and Business Administration, Volume 3, Issue 2, January 2017, Pages 50-58
- 29) Okoro A.S, (2013). Government Spending and Economic Growth in Nigeria, Global Journal of Management and Business Research Economics and Commerce, VOL 13, Issue 5, ISSN 2249-4588.
- 30) Suanin, Wanissa, (2015). The Impact of Government Expenditure on Economic Growth in Thailand, International Conference on Trends in Economics, Humanities and Management, march 27-28-2015, Singapore.
- 31) Tabar, Fozeh, Najafi, Zahra, Badooel, Yaser, (2017).The Impact of Educational Expenditures of Economic Growth of Iran, Universidad Efate, AD- minister, 2017, PP217-235.
- 32) Tuck, Tang, (2009). Wagner's Law Versus Keynesian Hypothesis in Malaysia: An Impressionistic View, Department of Economic, MONASH University.

الملاحق

الشكل رقم (4) دالة الاستجابة لردة الفعل



الجدول رقم (9) نتائج تقدير نموذج VAR

Vector Autoregression Estimates					
Date: 03/29/18 Time: 22:50					
Sample (adjusted): 1998 2017					
Included observations: 20 after adjustments					
Standard errors in () & t-statistics in []					
	GDP	NW	DE	TE	WS
GDP(-1)	1.190299 (0.31406) [3.79007]	0.247245 (0.09554) [2.58789]	-0.101710 (0.07933) [-1.28216]	0.277216 (0.23916) [1.15913]	0.137788 (0.15617) [0.88228]
GDP(-2)	-0.463267 (0.26213) [-1.76731]	-0.065477 (0.07974) [-0.82110]	0.137445 (0.06621) [2.07585]	0.181289 (0.19962) [0.90819]	0.062112 (0.13035) [0.47650]
NW(-1)	-0.787465 (1.26328) [-0.62335]	0.180468 (0.38430) [0.46960]	0.602207 (0.31909) [1.88727]	-1.883229 (0.96200) [-1.95761]	-1.599316 (0.62820) [-2.54588]
NW(-2)	0.595316 (1.89928) [0.31344]	-1.008339 (0.57778) [-1.74520]	-0.621135 (0.47974) [-1.29475]	-2.026840 (1.44633) [-1.40137]	0.281125 (0.94447) [0.29766]
DE(-1)	-0.805944 (1.96630) [-0.40988]	0.261748 (0.59817) [0.43758]	0.068155 (0.49666) [0.13723]	-1.533295 (1.49736) [-1.02400]	-1.366297 (0.97779) [-1.39733]
DE(-2)	-0.315392 (1.95948) [-0.16096]	-0.113225 (0.59609) [-0.18995]	-0.898874 (0.49494) [-1.81613]	-0.594399 (1.49217) [-0.39835]	1.059485 (0.97440) [1.08732]
TE(-1)	-0.076101 (1.34433) [-0.05661]	-0.087729 (0.40896) [-0.21452]	-0.370879 (0.33956) [-1.09223]	1.256032 (1.02372) [1.22693]	1.403159 (0.66850) [2.09896]
TE(-2)	0.336543 (1.34619) [0.25000]	0.785417 (0.40952) [1.91788]	0.589746 (0.34003) [1.73439]	1.992548 (1.02514) [1.94368]	0.238548 (0.66943) [0.35635]
WS(-1)	0.536892 (1.58621) [0.33847]	0.331599 (0.48254) [0.68719]	0.133126 (0.40066) [0.33227]	-0.918549 (1.20792) [-0.76044]	-1.236464 (0.78878) [-1.56756]
WS(-2)	-0.056363 (1.34646) [-0.04186]	-0.775419 (0.40961) [-1.89308]	-0.742856 (0.34010) [-2.18423]	-1.874570 (1.02535) [-1.82823]	-0.426739 (0.66956) [-0.63734]
C	923.3541 (819.247) [1.12708]	-688.7810 (249.222) [-2.76372]	485.1259 (206.932) [2.34437]	-807.1165 (623.867) [-1.29373]	-729.1558 (407.391) [-1.78982]
R-squared	0.978354	0.972374	0.618743	0.969184	0.954372
Adj. R-squared	0.954303	0.941678	0.195125	0.934945	0.903673
Sum sq. resids	1054624.	97598.25	67285.68	611577.0	260790.1
S.E. equation	342.3163	104.1357	86.46494	260.6780	170.2254
F-statistic	40.67863	31.67786	1.460615	28.30588	18.82455
Log likelihood	-137.1084	-113.3076	-109.5885	-131.6594	-123.1362
Akaike AIC	14.81084	12.43076	12.05885	14.26594	13.41362
Schwarz SC	15.35849	12.97841	12.60650	14.81359	13.96127
Mean dependent	5691.845	867.1093	248.5162	2576.634	1247.980
S.D. dependent	1601.349	431.2055	96.37754	1022.028	548.4678
Determinant resid covariance (dof adj.)		4.69E+20			
Determinant resid covariance		8.65E+18			
Log likelihood		-577.9395			
Akaike information criterion		63.29395			
Schwarz criterion		66.03221			